

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٩ يوليو ٢٠٠١

العدالة الدولية.. مزدوجة المعايير

في الوقت الذي فعلت فيه الولايات المتحدة كل شيء لاستقاط الرئيس اليوجوسلافي السابق سلوبودان ميلوسيفيتش، ثم قامت مع الدول المانحة بتمويل برنامج لمساعدة يوجوسلافيا مقابل تسليم ميلوسيفيتش إلى محكمة مجرمي الحرب في لاهاي، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون يلقي كل الحفاوة من المسؤولين الأمريكيين ويتحول طلبا في بلدان أوروبية تعلن دائما حرصها على حقوق الإنسان والأقليات العرقية، وتعلن عداها لمن يقترفون جرائم الحرب أو جرائم الإبادة العرقية أو الجرائم المضادة للإنسانية عموما، وذلك على الرغم من علم كل هذه البلدان والمسؤولين فيها أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون هو الرمز الحي لكل هذه الجرائم استنادا إلى سجله الإجرامي في قتل الأسرى ونبح المدنيين ومسئوليته عن إحدى أكبر المذابح في التاريخ وهي مذبحه صبرا وشاتيلا في عام ١٩٨٢ والتي أدانته تقرير رسمي إسرائيلي «تقرير لجنة كاهان» في حينه وحمله المسؤولية عن المذبحة التي وصفها مجلس الأمن آنذاك بأنها إجرامية ووصفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها أعمال إبادة. كذلك فإن سياسة شارون البربرية في مواجهة الشعب الفلسطيني الذي يناضل من أجل الحرية والاستقلال تتضمن كل صنوف الجرائم التي تتطلب مثوله أمام محكمة جرائم الحرب بدءا من ضرب المدنيين العزل بكل الأسلحة الثقيلة والطائرات، مروراً بالحصار والتجويع، وصولاً إلى الاغتيالات المنظمة التي تقوم بها الدولة الإسرائيلية.. ورغم كل ذلك فإن شارون مازال غير مطلوب للمحاكمة الدولية أمام محكمة مجرمي الحرب، فهل لذلك تفسير سوى أن الغرب مزدوج المعايير وأن «العدالة الدولية» متلوثة حسب مصالح الدول الغربية الكبرى؟!